

نحو نموذج مؤسسي متطور لتوظيف الاستثمارات الخيرية لتطوير قطاع التعليم العالي - صناديق الوقف التعليمي أنموذجاً -

Towards an advanced institutional model for employing charity investments to develop higher education sector - Educational Endowment Funds as a Model-

جيلالي دلالي^{1*}، جامعة الشلف، الجزائر، d.dellali@univ-chlef.dz

أمينة عبيشات^{2*}، جامعة الشلف، الجزائر، عضو باحث بمخبر القانون الخاص المقارن كلية الحقوق بالشلف، a.abichat@univ-chlef.dz

تاريخ قبول المقال: 2022/06/16

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/04

الملخص:

تحتل الجامعة مركز الريادة في تنمية المجتمعات والبلدان باعتبارها القاطرة الأساسية لكل عملية تتشد التقدم، رغم ما تعرفه الجامعات العربية من إختلالات، الأمر الذي يطرح فكرة الشراكة مع القطاع الخيري كرهان مهم لسد تلك الاختلالات وتوظيف الاستثمارات الخيرية والوقفية بالخصوص لتطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، من وحي التجربة الإسلامية في الوقف التعليمي وأهميته الحضارية ودوره في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الشراكة بين الوقف ومؤسسات التعليم العالي من أجل تنمية شاملة عبر نماذج مؤسسية متطورة مثمرة على غرار الجامعات الوقفية، الكراسي العلمية، صناديق الوقف التعليمي.

الكلمات المفتاحية: الوقف العلمي؛ الجامعات الوقفية؛ التعليم العالي؛ الكراسي العلمية؛ الصناديق الوقفية؛ الشراكة بين قطاع الأوقاف والتعليم العالي.

Summary :

The university occupies a leading position in the development of societies, as it is the main locomotive for any progress. This fact raises the idea of partnership with the charity sector as an important bet to bridge inadequacies and deploy charity and endowment investments in particular to develop university education and scientific research, in the light of the Islamic experience in the educational endowment, its cultural importance, and its role in the development of higher education and scientific research, through partnership between the

* جيلالي دلالي

endowment and higher education institutions for real and comprehensive development, by means of advanced institutional models that can be fruitful for this partnership or as a tool for it, such as endowment universities, scientific chairs, educational endowment funds, and business incubators.

Keywords : Scientific endowment; endowment universities; Higher Education; scientific chairs; endowment funds; Partnership between the endowment sector and higher education.

مقدمة:

الوقف ظاهرة إنسانية عجيبة عرفت لها المجتمعات البشرية منذ القدم تتطرق من وازع الخير الكامن في النفس؛ ترجمته دافعية الناس إلى وقف المال وصرفه في مختلف مجالات المنفعة الخاصة أو العامة. وقد تميزت حضارة المسلمين بأنها حضارة الوقف من خلال إقبال المسلمين عللا هذه الظاهرة وانخراطهم في وقف الأموال والعقارات والحقوق والمنافع ابتغاء للأجر والثواب وتحصيل المنافع الدنيوية المختلفة، حيث كان المجال العلمي أبرز مصارف الوقف الإسلامي والنموذج المتفرد في خارطة أوقاف المسلمين، مما جعل المجتمعات الغربية تستسخ هذه التجربة وتطبقها، بل وتتفوق فيها أيضاً، حتى صار الوقف العلمي أيقونة الحضارة الإسلامية والإنسانية التي طبعت تاريخ الوقف الإسلامي، بل وغنه ولقرون متعاقبة احتل الريادة في المشهد العلمي والثقافي من خلال تمويل طلبة العلم والمكتبات والكليات والجامعات والبحوث والرحلات العلمية.

ومع ظهور ما يسمى بالدولة الحديثة تم استيعاب الوقف ضمن مؤسسات القطاع الحكومي، حيث توزعت بين وزارات الأوقاف والمعارف والثقافة والتربية والتعليم العالي، حتى ذاب في قطاعات الدولة وتأثر بمظاهر التسيير العمومي ومشكلاته التي يتصدرها بالتأكيد مشكلات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من تمويل وحوافز وتجهيز وبحث علمي، وهو اليوم مدعوا إلى استعادة دوره الحضاري من خلال استلزام ماضيه المجيد والإقتداء بتجربة الغرب في تمويل الجامعات والبحوث العلمية ومراكز البحث وتطوير منظومة التعليم العالي من خلال الجامعات الوقفية والكراسي الوقفية وغيرها.

يعاني قطاع التعليم العالي في الجزائر وسائر بلدان العالم الثالث من مشاكل لا تحصى تتعلق بجودة التعليم والبحث العلمي ومشاكل التسيير والتجهيز بسبب تراجع حجم الموازنات العامة المرصودة لهذا القطاع بفعل الأزمات الاقتصادية الراهنة، الأمر الذي يدعو للتفاؤل حول مدى إمكانية توظيف الاستثمارات الخيرية والوقفية في تمويل الجامعات وتطوير التعليم العالي، لذا يمكن طرح الإشكال الآتي:

مامدى إمكان انتهاج خيار الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الوقفية من أجل تطوير القطاع وتحسين جودة التعليم وماهي الصور والخيارات الممكنة لتفعيل هذه الشراكة؟.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن إشكالاتها اتبعنا مناهج البحث الآتية:

- 1- المنهج الوصفي: من خلال تناول الظاهرة الوقفية بتراكماتها المعرفية والتاريخية بالتركيز على الوقف التعليمي ومجالاته وسبل تفعيله وربطه بتطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- 2- المنهج التحليلي: لدى معالجة واقع قطاع الجامعات والبحث العلمي وطبيعة وأدوار الوقف التاريخية في تطوير التعليم والبحث العلمي وربطها باقتصاديات التعليم ومعايير ضمان الجودة التعليمية وتحليل آلية تفعيل هذه الشراكة ومخرجاتها.
- 3- المنهج التاريخي: في صورة عرض للتجربة التاريخية للوقف التعليمي وأهميته الحضارية
- 4- المنهج المقارن: من خلال رؤيا مقارنة لواقع وآفاق دور الوقف العلمي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في التجريبتين الإسلامية والغربية.

المحور الأول: حقيقة الوقف العلمي وأهميته الحضارية

كان الوقف وما زال العلامة الفارقة في مسيرة النهضة الحضارية للإنسانية وللمسلمين خصوصاً، حيث طبع المشهد الحضاري والسياسي والثقافي على مدى القرون، وشكل مجالا خصبا للسجال الفقهي حول جوازه ولزومه ومشروعيته وأشكاله ووظائفه، خصوصاً الوقف العلمي أو التعليمي الذي شكل الحجر الأساس لكل المنجزات الحضارية للمسلمين الذي تراجعت هذه الثقافة عندهم في الوقت الذي تفوق فيه غيرهم، وهذا ما سيأتي بيانه من خلال عرض المدلول الفقهي والاقتصادي للوقف وحقيقة الوقف العلمية وأهميته في النهضة الحضارية.

أولاً- الوقف من منظور فقهي:

بعيدا عن السجلات الفقهية حول جواز الوقف من عدمه وال لزوم من ضده وحقيقة الملكية في أعيان الوقف يمكن القول أن الراجح من تعريفات الوقف هو أن الملك في رقبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى؛ أي ينفك عن اختصاص الآدمي، فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه، ومنافعه ملك للموقوف عليه¹. وعليه يمكن القول أن الوقف هو عبارة عن صدقة جارية مستمرة يعم نفعها ويبقى أثرها ويشمل كل مجالات المنفعة الإنسانية الممكنة بقطع النظر عن مستحقها ابتغاءاً للمنفعة الدنيوية والثواب في الآخرة،

¹ - شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، كتاب الوقف، فصل في أحكام الوقف المعنوية، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص.502.

وهو ذاته مضمون قوله عليه الصلاة والسلام ﴿إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له﴾¹ رواه مسلم.

2- المدلول الاقتصادي للوقف:

يمكن القول بأن إنشاء الوقف يعد بمثابة إنشاء مؤسسة اقتصادية دائمة لمصلحة الأجيال القادمة²، وهو بذلك عملية تنموية تتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة تنتظر بعين الإحسان للأجيال القادمة، وتقوم على التضحية الآنية بفرص استهلاكية مقابل زيادة وتعظيم الثروة الإنتاجية الاجتماعية التي تعود خيراتها على مستقبل المجتمع³، عن طريق "تحويل الأموال من مجال الاستهلاك إلى الاستثمار في رؤوس أموال منتجة تدر إيرادا أو منفعة يستفيد منها عموم الناس أو تخصص لفئة بوصفها أو بعينها"⁽⁴⁾؛ أي تحويل جزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو قطاع تكافلي خيري⁽⁵⁾، وهو بهذا المضمون يعدّ إخراجا لجزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية ودائرة القرار الحكومي معاً، وتخصيصه لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة.

3- مضمون الوقف العلمي:

الوقف العلمي مصطلح مركب لا يخرج كثيرا عن المدلول الفقهي؛ ومجمل القول فيه أنه: "حبس العين عن التملك مع التصديق بمنفعتها في اكتساب العلم ومنشره"⁶، وكان يراد به قديما تحبيس الأصول

¹ - أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث 1631، دار المغني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ-1998، ص.886.

² -المركسي السيد حجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي، ع 2، م 19، الرياض، 2006، العربية السعودية، ص 61.

³ - إسماعيل مومني، التطور البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني _ دراسة لحالة الوقف بالجزائر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر (كلية الشريعة والاقتصاد)، 2014-2015، قسنطينة الجزائر، ص 61.

⁴ - عماد حمدي محمد محمود، استثمار أموال الوقف وتطبيقاته المعاصرة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2012، ص 30،

⁵ - صالح صالح، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، ع 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص 184-185. وللتفصيل راجع أيضا صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، ط 1، القاهرة، مصر، 2005، ص 638.

⁶ - محمد منصوري، الوقف العلمي وأهميته فيس التنمية الفكرية، مقاربة مقاصدية، أبحاث الملتقى الوطني حول: الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، جامعة الشهيد حمه لحضر (الوادي)، يومي 1 و 2 مارس 2017، ص.28.

على منفعة الجوانب العلمية والتعليمية كوقف المكتبات ونسخ الكتب، ونسخ المصحف الشريف وتجليده، ووقف المدارس وحلقات العلم، والمتعلق بالمتعلمين والمعلمين ونفقاتهم¹.

حيث يعد نظام الوقف على العلم وأهله من أهم مصادر تمويل التعليم في النموذج الإسلامي، والذي يعود إليه الفضل في كل ما عرفه المسلمون من نهضة علمية وثقافية².

وهذا ما ذهب إليه الدكتور ناصر الدين سعيدوني بقوله: "أن الوقف ليس مجرد تعامل ديني أو تصرف قانوني إنه أيضاً أداة اقتصادية بل وحافز ثقافي، وعامل مؤثر في الحياة العلمية والروحية للأمة³."

غير أن المفهوم المعاصر للوقف العلمي أو التعليمي الذي نرى أنه أكثر توافقاً مع الصور والمقاصد المبتكرة للوقف هو أنه: (وقف مالي يوظف لتحقيق أغراض التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي، يرمي إلى التنمية العلمية التي تؤدي بدورها إلى تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة⁴).

وهو ما يتجلى في توظيف الاستثمارات الخيرية لإنشاء وتطوير المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث وتمويل المنح الدراسية ورسوم التمدريس وكل ما يخص العملية التعليمية في مختلف مراحلها.

ثانياً - الأهمية الحضارية للوقف العلمي:

تزرخ حضارة المسلمين بنماذج رائدة خدمت الإنسانية وساهمت في تنمية المجتمع والحفاظ على هويته ورسمت له معالم نهضة حضارية بقيت شامة في الزمن كان الوقف في صدارتها حتى تفرد المسلمين بهذه الثقافة ومارسوها سلوكاً اقتصادياً يومياً وسوقها إلى سائر المجتمعات الإنسانية.

1- دور الأوقاف العلمية في المجتمعات الإسلامية - نظرة في الماضي والحاضر -

في الوقت التي كانت فيه أوروبا وبلاد فارس وكثيراً من الأقطار تزرخ تحت ظلام الجهل وتغرف من ماعين التخلف كان المسلمين ينهلون من الفكر القرآني الدافع للعلم والتعلم حتى أصبحوا أمة اقرأ.

¹ - نور محمد الشلتوني، التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة، أبحاث مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، جامعة الشارقة، من 9 - 10 / 5 / 2011، ص 4.

² - عثمان جمعة ضميرية، استثمار أموال الأوقاف على التعليم وأساليب إدارتها، أبحاث مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، يومي 9 و 10 ماي 2011، ص 04.

³ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية (بالتصرف)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 101.

⁴ - محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، نحو نموذج مقترح لإنشاء صندوق الوقف التعليمي في جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر تجليات حركة التاريخ في مدينة نابلس، ص 684.

ولما كان الإسلام دين العلم والخير راح المسلمون من منطلق دافعيتهم الذاتية إلى العطاء والبذل وفعل الخير ينفقون الأموال على العلوم والتعليم والتأليف والترجمة، ولم يفق شغف المسلمين بالعلم عن هذا الحد بل عكفوا على بناء المساجد وأماكن العبادة التي كانت منارة العلم الأولى، إلى جانب جمع المصاحف وتدوينها والتفاسير والتأليف في علوم الفقه والحديث وشروحه، والمعاجم والتراجم لمن سبقهم من فلاسفة وعلماء الهند والإغريق.

كما برعوا في تشييد المكتبات وتصنيف الكتب وبناء الكليات والصيدليات والبيمارستانات والجامعات وتمويل رحلات العلماء وطلبة العلم، حتى صار الوقف حجر الأساس في معظم الإنجازات الحضارية للمسلمين، مما أدى بالمجتمعات الغربية إلى استنساخ هذه المنجزات في نهاية القرن 13م، حيث شرعوا في إنشاء الجامعات وربطها بالكنيسة وتمويلها بالتبرعات الخيرية خصوصاً بعد سقوط حضارة الأندلس سنة 1492م التي كانت شعلة الحضارة الإنسانية ورمز التقدم وتفوق المسلمين على مدى ثمانية قرون.

ولعل ما شيده العثمانيون من أوقاف متنوعة مازالت تشهد إلى يومنا هذا على أن تلك الحضارة شكلت حضارة الوقف بامتياز نظراً لإسهام كافة أطراف المجتمع في الأعمال الخيرية والأوقاف العلمية أو المرصودة لخدمة العلم يشهد على أن الوقف العلمي والتعليمي احتل إلى جانب الوقف الصحي وأوقاف المياه مساحة كبيرة من مساحات العمل الخيري الإسلامي.

ومع وقوع معظم الدول الإسلامية تحت وطأة الاحتلال الغربي وتقشي الظاهرة الاستعمارية في جل الأقطار بدأت ثقافة الوقف تتراجع بسبب تصفية الأوقاف ومصادرتها وتفكيكها نظراً لأنها كانت عاملاً في وحدة الأمة ورمزاً لتلاحمها وتأجيج وازع التحرر في نفوس الشعوب، الأمر الذي أدى إلى انحصار حجم الأوقاف العلمية وتراجع دورها خصوصاً بعد ظهور ما يسمى بالدولة الحديثة التي قنن أحكام الوقف في تشريعات ومدونات خاصة واستوعبت مؤسساته بعض الدواوين والإدارات والوزارات التي أصبحت تندرج ضمن مظلة القطاع العام أو الحكومي وتفرقت ضمن عدة قطاعات كالأوقاف والتربية والمعارف والثقافة والصحة والتعليم العالي والسياحة.

2- صور ونمج مشرقة من الأوقاف العلمية في التاريخ الإسلامي:

تنوعت مظاهر الوقف العلمي في التاريخ الإسلامي حيث بدأت بفكرة وقف المصاحف وبناء الزوايا والمساجد إلى أن وصلت في وقتنا الحاضر إلى إنشاء الجامعات الوقفية بمختلف هياكلها والكراسي العلمية ومراكز البحوث، وهذه صور ونماذج من الأوقاف التي عرفت الحضارة الإسلامية.

1.2- وقف المصاحف والمكتبات: من أعظم ما اتجهت إليه أوقاف المسلمين تحبب المصاحف على المساجد ورفوف المكتبات وجمعها وطباعتها وتوزيعها وإنشاء المكتبات وتجهيزها وفقاً سبيلاً على طلاب

العلم، ومن أشهرها المكتبة الظاهرية في دمشق التي أنشأها السلطان المملوكي الظاهر بيبرس، ومكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة.

2.2- المساجد والزوايا ودور العبادة:

أول وقف في الإسلام هو مسجد قباء الذي بني قبل استقرار المسلمين في المدينة ثم تلاه المسجد النبوي والمسجد الحرام كان أول وقف عرفته الإنسانية مصداقاً لقوله تعالى " إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين" آل عمران الآية 96.

كما تم تحبيس العقارات على المساجد لتقوم برعايتها وتمويلها وخدمة روادها والقائمين عليها، وكذا الزوايا التي يؤمها طلبة العلم وما يحتاجونه من رعاية وتمويل إلى جانب الخانات التي توقف لإيواء طلبة العلم من مختلف الأنصار، ولعل مجمل ما يتم تشييده من أوقاف المساجد يتم من أموال الوقف مع أنها تدخل ضمن حصة الدولة من الإنفاق العمومي.

3.2- المدارس الوقفية:

لا تخلو حجج ووثائق الوقفيات العلمية منذ عصر المماليك من أوقاف المدارس التعليمية حيث خصص هامش كبير من الأوقاف والتبرعات الخيرية إلى إنشاء المدارس الملحقة بالمساجد أو المدارس النظامية المخصصة للعلوم الدنيوية وما تحتاجه من تجهيز وأجور للمعلمين ومنح للطلاب خصوصا الأيتام منهم¹، ومن أشهر المدارس الوقفية في التاريخ الإسلامي:

المدرسة النورية بالشام في عهد الملك نور الدين محمود بن زنكي سنة 563هـ والمدرسة الفاصلية بالقاهرة التي أقامها القاضي الفاضل أبو علي عبد الرحيم البيساني سنة 580هـ، وكذا المدرسة الشهابية بالمدينة المنورة التي أسسها المظهر شهاب الدين غازي الأيوبي في مكان دار أبي أيوبي الأنصاري رضي الله عنه عام 158هـ².

4.2- المستشفيات الوقفية:

تشير الشواهد التاريخية إلى أن نظام الوقف كان له أثر كبير في دعم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين والسكان على اختلاف مذاهبهم ونحلهم، وبلغ من عناية المسلمين بالرعاية الصحية وتطوير خدماتها أن خصصت أوقاف لبناء أحياء طبية متكاملة، وتحدث بعض الباحثين عن أنواع المراكز الصحية

¹ - عمر عبد عباس الجميلي، الوقف التعليمي وأثره في التنمية- دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، أبحاث منتدى الفقه الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2017، ص09.

² - إلياس بولفخاد، وقف الجامعات والمكتبات ودورها في تفعيل البحث العلمي في الحضارة الإسلامية، أبحاث المنتدى الوطني حول: "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، جامعة الشهيد حمه لحضر الوادي، يومي 1 و2 مارس 2017، ص155.

التي رعتها الأوقاف⁽¹⁾، ومن أشهرها ما عرف عند المسلمين بدور الشفاء ومدارس العلاج والبيمارستانات الثابت منها والمحمول²؛ وهو ما يعرف اليوم بالمستشفيات الميدانية. حيث يكاد يكون الوقف هو المصدر الأول والوحيد في كثير من الأحيان لإنفاق على العديد من المستشفيات والمدارس والمعاهد الطبية، وأحيانا نجد مدنا طبية متكاملة تمول من ريع الأوقاف علاوة على ما تقدمه الأوقاف من أموال تصرف على بعض الأمور المتعلقة بالصحة مثل الحمامات العامة وتغذية الأطفال ورعاية العاجزين وغير ذلك⁽³⁾، كما كان المسلمون أول من أسس لفكرة المستشفيات الوقفية المتنقلة، وقاموا بذلك بصرف أموال الوقف على التعليم الطبي وتطوير البحوث الطبية⁴، كما أحبسوا عقاراتهم لبناء عمارات صحية متكاملة للدواء ومعالجة المرضى وزودوها بمختلف المرافق لتقوم بخدماتها على أكمل وجه⁽⁵⁾، وأول بيمارستان وقفي ثابت في الإسلام كان في عهد الخليفة الأموي الوليد ابن عبد الملك سنة 88هـ؛ واتسع ليشمل مجالات الطب العلاجي والوقائي: حيث تم تحبيس مستشفى متكامل يعمل به أطباء متخصصون أجريت عليهم الأرزاق، وجهازها بأفضل التجهيزات، وقام بتخصيص إقامات للحجر الصحي وإيواء المعاقين، وامتد فظل الأوقاف الصحية حتى إلى الحيوان⁶ الأمر الذي جعل الأوقاف منارة للأمن المجتمعي وموردا أساسيا لتمويل الصحة العمومية والرعاية الاجتماعية في المجتمع.

5.2- المكتبات الوقفية: مثلت المكتبة منطلقا هاما في الحياة الثقافية الإسلامية على مدار التاريخ الإسلامي، ولا يتصور أن تكون هناك حضارة إسلامية بدون أن تكون هناك دار معرفة وثقافة أطلق عليها سابقا بالمكتبة أو الرباط أو الزوايا أو دار الكتب " ⁷

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، نحو تفعيل دور الوقف الإسلامي في إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية، ص 05 البحث موجود على الرابط الآتي: Islamfin.go-forum.net

³ - عبد العزيز الشنري، الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية، أبحاث ندوة مكافحة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، ص 816. [www. Islamfegh.com/nawazel/ nawazel tem.aspx](http://www.Islamfegh.com/nawazel/nawazel tem.aspx)

⁴ - محمد جمال عبيدات، الوقف الإسلامي ودوره في تمويل الرعاية الصحية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2019، ص76. 71.

⁵ - صفية الودغيري، الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية، ص 04. www.alukah.net/culture/

⁶ - البليهي، مرجع سابق، ص27.

⁷ - سامي الصلاحت، دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية - قراءة في خطة مشروع "مؤسسة الوقف للدراسات العليا"، بحث منشور في المملكة المغربية، إتحاد الجامعات الإسلامية اسيكو، مجلة الجامعة، 2004، ص04.

حيث تشير الشواهد التاريخية إلى أن بغداد ومكنتاتها والشام والقاهرة والأندلس كانت منارة اهتدى بها العلماء والباحثون في تطوير العلوم والابتكارات الطبية وتصنيف المصنفات ورسم معالم نهضة علمية وثقافية إسلامية رائدة، كما تطور مفهوم المكتبة الوقفية لينتقل من الصيغة الورقية إلى ما يسمى بالمكتبات الإلكترونية الوقفية التي أصبحت بغية السالكين في طريق البحث العلمي في الفضاء الرقمي، ولعل من أشهرها المكتبة الشاملة، ومكتبة الإسكندرية، والعشرات من المنصات العلمية والتطبيقات الإلكترونية الوقفية.

6.2- الجامعات ومؤسسات التعليم العالي:

تعد الجامعة بمثابة قاطرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخ الإسلامي يحفل بنماذج عظيمة من الجامعات الإسلامية التي كانت مركز إشعاع علمي وحضاري منقطع النظير، ومن أشهر الجامعات التي أسست على فكرة الوقف وأسهم فيها الحكام والعلماء والأثرياء والعامّة جامعة القرويين بفاس، وجامع الأزهر الذي أسس في عهد الفاطميين عام 1970هـ الذي تحول إلى مؤسسة جامعية بكل هيكلها وصار منارة يحج عليها كل العلماء والباحثين بالإضافة إلى المكتبة المستنصرية في بغداد، غير أن يد الدولة طالتها عندما وضعت تحت مظلة وزارات التعليم العالي والجامعي وأصبحت مخصصاتها وميزانياتها تجميع لأدوات وأساليب التمويل والإنفاق العمومي مع ما يكتنف ذلك من اختلالات ومشاكل أثرت على مستوى انخراط الجامعة في العالم العربي والإسلامي في عملية التنمية وهو ما سوف يتم التفصيل فيه فيما بقي من هذه الدراسة.

المحور الثاني: خيار الشراكة بين الوقف والجامعة من أجل تطوير التعليم العالي

سنحاول في هذا المحور من الدراسة مناقشة مدى إمكان توظيف موارد الاستثمارات الخيرية (الوقفية) لدعم الجامعة وتطوير منظومة التعليم العالي في ظل اختلالات التمويل والتسيير ومعوقات البحث، لاسيما وان الدولة راهنت على انتهاز الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

أولاً- دور الجامعة في تنمية المجتمع:

لفهم طبيعة دور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع وتنميته ينبغي توضيح دورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي كمؤسسة رائدة وقاطرة تنموية بالغة التأثير على مختلف المستويات.

1- مفهوم الجامعة: لتحديد الأهداف التي تقوم عليها الجامعات لابد من ترتيب نظام متكامل مستقل للتعليم العالي يضمن الإصلاح المتجدد والمستمر يؤدي إلى الاندماج مع المجتمع لتنمية القدرات والمهارات

بالشكل الأمثل¹، خصوصاً أنه قد بات من المعلوم أن الجامعات لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وقد اعتبرها المشرع الجزائري مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تؤدي خدمة عامة مجانية وتساهم في تعميم العلم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها.²، حيث تعد بمثابة مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطور التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية.³

وهي تقوم بوظائف حيوية يمكن تلخيصها في :

- تكوين الكوادر البشرية وتزويدها بالمعارف النظرية والفنية، وعملية البحث العلمي والابتكار إلى جانب خدمة المجتمع وفق أجنداث ترتكز على طبيعة المتطلبات التنموية وحجم الحاجات والفرص وخطط التنمية المستدامة. فهي تقوم بإعادة هيكلة تفكير المجتمع بطريقة علمية ومنهجية، وذلك بهدف إعداد إطارات في مختلف التخصصات والمستويات العلمية لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية⁴، كما أن الجامعة تهدف أساساً إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولاً إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التفكير فيه بالشكل الذي يضمن تفعيل الحلقات السوسيو اقتصادية وينعكس إيجاباً على جميع المجالات⁵.

مع أن دورها ووظائفها تختلف من مجتمع من مجتمع إلى آخر وفق حجم المخصصات المالية المرصودة، والميزانيات القطاعية والتوجه السياسي للدولة وأولويات البحث العلمي والمعوقات التنموية المختلفة.

2- تمويل التعليم العالي - الواقع والتحديات :-

يعد التعليم العالي خاصة في إطار التوسع الكمي والنوعي فيه، أكثر المراحل التعليمية تكلفة نظراً لطبيعة الدراسة فيه لأهدافه المتميزة⁶.. وهي تتضمن عملية التدريس والتعليم والبحث العلمي والابتكار

¹ - ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، إصدارات مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد العاشر، 2008، ص172.

² -يراجع المرسوم رقم 03/ 579، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة

³ - الأخضر غربي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص412.

⁴ - بورزورة ليندة، قطاف سهيلة، إسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس (الجزائر)، عدد جوان 2019، ص331.

⁵ - مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، ص 250.

⁶ - سلماني حياة، دحية عبد اللطيف، دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، المجلة الاجتماعية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ص176.

والإنتاج تضم منظومة متكاملة من المؤسسات التعليمية العليا (الكليات، المعاهد، المدارس التطبيقية والعليا، المختبرات، ومراكز البحوث والكراسي العلمية) بالإضافة إلى معايير ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي التي يمكن تعريفها بأنها: " عملية منظمة لتفحص النوعية تقضي إلى التأكد من وفاء الجامعة بمعايير الجودة التعليمية والبحثية (البرامج الدراسية، مشاريع الأبحاث والابتكار، المنشورات العلمية)¹، وصولاً إلى الرقي بنوعية التعليم العالي وترتيب الجامعات الجزائرية والعربية في التصنيفات العالمية.

أما البحث العلمي فهو: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى " الباحث" بإتباع طريقة عملية منظمة تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث"².

ويشهد عدد مؤسسات التعليم الجامعي في الجزائر والعالم العربي في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً بسبب النمو السكاني وزيادة عدد الناجحين في المراحل الثانوية بالإضافة إلى نمو الوعي الثقافي بضرورة التعليم الجامعي وأهميته خصوصاً لدى الإناث.

ضاف إلى ذلك زيادة الإعتمادات المالية القطاعية لمنظومة التعليم العالي في بعض الدول، لكن رغم ذلك تحتل الجامعات الجزائرية والعربية مراتب متأخرة جداً في سلم الجامعات المتقدمة الأمر الذي يعود في نظرنا إلى مشاكل تمويلية أولاً، واختلالات في التفكير والتخطيط والتسيير والتوجيه وتحديد ملامح العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن القول أن إشكالية البحث العلمي في البلدان العربية معقدة جداً لتداخل أسبابها وتشعب مسبباتها، فهي كما يرى الدكتور عبيدة: أزمة ذاتية في التعليم ذاته في الذهنية والمنهجية والنوعية، لأن التعليم والعلم بصفة عامة ليس منفصلاً عن حياة الأمة وواقعها ومؤسساتها ابتداءً من الأسرة وإنهاءً بالدولة³.

¹ - صليحة رقاد، تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاق و معوقات دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص70.

² -عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية - الفرص والقيود-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 70، 2016، ص250.

³ - إبراهيم واصف خالد، وقف النقود ودوره في تطوير البحث العلمي " جامعة الملك عبد العزيز آل سعود نموذجاً"، أطروحة دكتوراه، جامعة الشهيد حمه لحضر الوادي، معهد العلوم الإسلامية، الجزائر، 2019-2020، ص130.

غير أن هذه العملية جماعية مجتمعية إلا أنها تبدأ من عند الفرد في إطار الدائرة التي يشغلها ويتوسع فيها للتراكم الجهود وتشكل مجرى كبيراً تتخبط فيه الأمة. فهي عملية تنموية تتطلب تفكيراً ورؤية وإنجازاً وعمل أمة¹.

ومن جملة المشاكل والتحديات التي يواجهها البحث العلمي والتعليم العالي العربي نذكر مايلي:

- زيادة النمو السكاني وعدد الملتحقين بالجامعة مقابل نقص فادح في المقاعد البيداغوجية والهيكل ومختبرات البحث.

- إنباع نظام التعليم الجامعي الخاص الرامي إلى تكوين نوعي أو حسب الطلب أو متطلبات السوق، الأمر الذي ليس متاح للجميع.

- ترتيب قطاع التعليم العالي بعد سياسات الدفاع والأمن من حيث الإعتمادات والمخصصات المالية.

- انعدام الحوافز بالنسبة للأساتذة والباحثين وتدني المرتبات الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى هجرة الكوادر إلى بلدان أجنبية.

- تراجع وتيرة الإصلاحات في قطاع التعليم العالي بسبب الأزمة الاقتصادية وإكراهات العولمة والمنافسة العالمية وعجز الجامعة الجزائرية عن تقديم منتج معرفي نوعي ينافس عالمياً خصوصاً في مجال الابتكار والنشر العلمي والانفتاح على متطلبات السوق.

- ضبابية الرؤيا وعدم وضوح الاستراتيجيات المنتهجة في ظل غياب مقاربات استشرافية مبنية على أرقام وتقارير حقيقية وصادقة عن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونصيب الجامعة منها.

- طغيان التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وما يتطلبه من أعباء مالية تنوء بها الاقتصاديات الهشة للبلدان العربية.

- تقادم مناهج التعليم وطرائف التدريس وهجرة الكفاءات الأمر الذي يعطل حركية التنمية العلمية، ويؤدي إلى تجفيف منابع التعليم والبحث العلمي.

- عجز منظومة التعليم العالي العربي ومؤسساته عن مراجعة تحديات الثورة المعلوماتية والفجوة الرقمية بسبب ضعف الوسائل والإمكانات التكنولوجية كالأدوات المخبرية المتطورة وعدم وجود شراكات حقيقية بين الجامعات العربية والجامعات الأكثر تطوراً في العالم.

ثانياً - نحو علاقة مثمرة بين قطاع الأوقاف ومؤسسات التعليم العالي:

¹ - حسن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة الثامن والتسعون: " التعليم وإشكالية التنمية" في سلسلة " كتاب الأمة" التي يصدرها مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، ص12.

لاشك أن الأوقاف ودورها في النهضة العلمية والحضارية للأمة يمكن إحيائها واستعادتها بأكثر فاعلية من خلال توظيف الاستثمارات الخيرية في تطوير مؤسسات التعليم العالي، ومنظومة البحث العلمي والابتكار على نحو يمكن الجامعة الجزائرية والعربية من اللحاق بركب الجامعات المتقدمة.

1- دور الوقف في النهوض بالتعليم العالي: لا يخلو تاريخ الأمة الحضاري من منجز اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي إلا وكان مرتبطاً بالوقف العلمي الذي شهد على تفوق وريادة المسلمين لقرون عديدة رغم ما طاله من ضعف وهوان نتيجة تراجع ثقافة الوقف في بدايات ظهور مفهوم الدولة الحديثة والصورة النمطية السلبية التي حصرته في نطاق المساجد والمقابر.

الأمر الذي يعود إلى عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية لا يمكن فصلها عن بعضها، ومجموعها يشكل منظومة يمكن أن تسمى بالمستوى الحضاري للأمة. المرتبط بالأحوال الاقتصادية والمستوى الأخلاقي والعلمي والتنظيمي والإداري¹، إذا عدنا إلى المادة التاريخية لإسهام فعاليات المجتمع الأهلي في العمل العام، فسوف نلاحظ أن مجالات التدخل الأكثر أهمية للأوقاف كانت في مجال التعليم. وتركز الدراسات التاريخية- الموثقة والموثوقة- على المكانة المتقدمة التي احتلتها علوم الطب والهندسة والفلك والفيزياء والجبر في اهتمام مؤسسي الأوقاف؛ في سياق السعي من أجل تطوير العلوم وتقديم المجتمع، إلى جانب أصناف العلوم والآداب والفلسفات الأخرى².

وليس من نافلة القول التأكيد على ضعف الموازنات المالية المرصودة على الجامعات في بعض الاقتصاديات الهشة خصوصا في البلدان التي تولي الأهمية لسياسات الأمن والدفاع والتسليح على حساب العملية التعليمية ومنظومة البحث العلمي.

إن استعادة الجامعة لدورها الحضاري في النهضة الشاملة للأمة مرتبط ارتباطاً وثيقاً باستعادة دور الوقف في ذاته؛ فالعلاقة بين الوقف والعلم تلازمية، وما من تطور علمي إلا وكانت ثقافة وأموال الوقف سببا فيه، غير أن تمويل التعليم العالي وما يشهده من نكسات واختلالات خصوصا في زمن الأزمات يطرح نظام الوقف رقما أساسيا في معادلة التنمية والتطوير نظرا لما يتسم به الوقف من مرونة وقدرة على التكيف مع النظم الاقتصادية واستيعابه للصيغ التمويلية قديمها وحديثها وفق رؤى اجتهادية معاصرة تعتمد على مدى إباحة صيغ وآليات التمويل وجدواها الاقتصادية وملائمتها لطبيعة العلاقة بين الوقف والجامعة.

¹ - نداء محمد زقزوق، الوقف العلمي وعلاقته بالمستوى الحضاري للأمة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 43، ملحق 2، 2016، ص 811.

² - إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والتعليم العالي وبناء المجتمع، الطبعة الأولى، دار روابط للنشر، 2018، ص 38.

ويمكن تعرف تمويل التعليم العالي بأنه: "مجموعة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفعالية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة¹، ولا غرو أن توظيف الاستثمارات الوقفية لدعم التعليم العالي يمكن أن يعود بأكبر فائدة على هذا القطاع خصوصاً إذا ما تم وضع سياسات محكمة وخطط استراتيجية متوسطة أو بعيدة المدى لتفعيل الشراكة بين قطاي الأوقاف والتعليم العالي من خلال المنشآت الجامعية وحوافز الباحثين ومنح الطلاب وموازنات التسيير والتجهيز والإنفاق على البحث العلمي. ذلك أن معظم الدول العربية لا يتجاوز مستوى إنفاقها على البحث العلمي 2%. في حين تخصص الدول المتقدمة للبحث العلمي ميزانية كبيرة جداً تبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 40%².

ونظراً للآثار الإيجابية للمؤسسات الخيرية والوقفية، ونظراً لنموها الواسع وانتشارها السريع في المجتمع الأمريكي، أضحت هذه المؤسسات نمطاً وظاهرة أمريكية تأثرت بها كل التجارب الغربية، حيث رأت فيها تجربة غنية واضحة المعالم مع مما فيها من تجديد مستمر لأبعادها القانونية والتنظيمية والإدارية³. وفي الواقع إذا أردنا التحدث عن التجارب العالمية حول دور الوقف في تمويل التعليم العالي فلا يمكننا بأي حال من الأحوال تجاهل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا واليابان وغيرها من البلدان الغربية التي أخذت الوقف في مضمونه الإسلامي وطبقته في جامعاتها التي تنصدر ترتيب الجامعات عالمياً حيث تظهر بعض الإحصائيات أن تمويل هذه الجامعات يعتمد بنسبة 75% على المنح والهبات⁴. حيث يستخدم جزء من عوائد الأوقاف إلى جانب الهبات أو التبرعات أو الأقساط التي يدفعها الطلاب في هذا الغرض، فقد أسهمت على سبيل المثال عوائد استثمار جامعة هارفارد الأمريكية بحوالي

¹ - مليكة زغيد، نعيمة غلاب، سفيان دلفوف، مدى مساهمة الوقف الإسلامي في تمويل قطاع التعليم العالي - المملكة العربية السعودية، تركيا أنموذجاً -، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد السابع، العدد 1، جوان 2020، ص 185.

² - محمد محمد أحمد سويلم، دور الجامعات في نشر ودعم الأبحاث العلمية من خلال الوقف، أبحاث المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف حول: "نحو استراتيجية تكاملية للنهوض بالوقف الإسلامي، الجزء الرابع، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، يومي 30 و 31 مارس 2013، ص 132.

³ - كمال منصورين الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، سلسلة الرسائل الجامعية (15) الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2015، ص 168.

⁴ - مليكة زغيد، نعيمة غلاب، سفيان دلفوف، مرجع سابق، ص 186.

770 مليون دولار أمريكي في تمويل ميزانية الجامعة للعام المالي 2003 والبالغة 2.4 بليون دولار أمريكي¹.

وهو ما يدل على أن الغرب استنسخوا تجربة الوقف في نموذجها الإسلامي وطوروها بل وتفوقوا أيضاً.. فقد إقتفى الغرب هذا النهج وهذا الأسلوب فوضعوا للوقف الأنظمة التي تحميه وتجعله مستقلاً، فأكثر الجامعات تميزاً في العالم هي جامعات لها أوقافها التي تستثمرها وتتفق منها. حيث لم تعد الجامعات المتميزة عبء على الدول التي بل أصبحت مستقلة بميزانيتها الوقفية وعوائد استثماراتها الوقفية التي جل مصاريفها- إن لم يكن كلها على نفس الجامعة سواء في الأبحاث أو الباحثين، المحاضرين، الأجهزة، الأنشطة، المنافسات والمناهج وغير ذلك من منافع الجامعة².

مما يبين أن ثقافة الهبات والتبرعات والوقف في أمريكا تدعمها بيئة سائدة تؤكد على المقولة: "أنه من غير المناسب أن تقوم الدولة بدور الموفر الرئيسي لكل خدمات المواطنين"، مما أدى إلى انتشار نظام الوقفيات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واسع، وتحل جامعة هارفارد المرتبة الأولى في حجم وقفياتها وأصولها، تليها جامعة يال وستانفورد³.

حيث تعتمد هذه الجامعات وأخرى على عدة مصادر للتمويل، من بينها عوائد وقفياتها وأصولها الاستثمارية والمنح والهبات المتقدمة من أفراد وجمعيات ومؤسسات اجتماعية وشركات وجهات حكومية، ويجري إنفاق هذه الموارد الإضافية عادة على دعم برامج بحثية وتمويل كراسي الأستاذية وتأمين تقاعد أعضاء هيئة التدريس، وتقديم المنح الدراسية للطلاب وتأهيل مرافق الجامعة من مختبرات وأجهزة وتوسيع منشآتها كالمساحات الخضراء والأبنية وصيانتها.

أما في بريطانيا إضافة إلى التمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي في ربوع المملكة المتحدة التي تعرف بجامعاتها الضاربة في أتون العراقة (أكسفورد، كامبريدج، أدنبره، ماستر) فإن الاستثمار الخيري شكل جزءاً لا يتجزأ من مصادر تمويلها. حيث ساهمت الأوقاف في هذه الجامعات البريطانية بقيمة ضخمة في تمويلها على النحو المبين في الجدول أدناه.

القيمة السوقية للأوقاف (بالمليون)

¹ - كمال منصور، الوقف العلمي كإحدى سبل دعم التعليم العالي-جامعة هارفارد نموذجاً-، أبحاث الملتقى الوطني حول: الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، يومي 1 و2 مارس 2017، ص 265.

² - إبراهيم بن محمد الحجي، الوقف على التعليم في الغرب، وقف كوم، ص6.

³ - حسناء يلح العتيبي، تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25 المجلد 2، أكتوبر 2018، ص8).

نحو نموذج مؤسسي متطور لتوظيف الاستثمارات الخيرية لتطوير قطاع التعليم العالي- صناديق الوقف التعليمي أنموذجاً-

المؤسسة التعليمية		القيمة بالجنيه الإسترليني		القيمة بالدولار	
		2011	2012	2	2
		013	011	012	13
جامعة كامبريدج		1550	1651	2	32
		173	545	593	70
جامعة أكسفورد		564.3	592.	9	10
		7	86.1	26.6	4.99
جامعة أدنبره		236.5	238.	3	25
		3	83.5	88.4	8.9
جامعة مانشستر		158.7	153.	2	23
		9	69.2	60.6	5.5

المرجع: يراجع بوزرورة ليندة، قطاف سهيلة، المرجع السابق، ص.ص. 139-140.

أما في الجزائر فإن قطاع التعليم العالي فضلا عن التمويل الحكومي والموازنة القطاعية المرصودة له، وفي ظل غياب دور حقيقي للقطاع الخاص في تمويل الجامعات وتأسيس ورعاية المنشآت الجامعية، وفي ظل الاختلالات الكبيرة في التجهيز والتسيير ومشكلات التطوير والتنمية العلمية والبحث العلمي المنتج، يبدو أن تفعيل خيار الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاجتماعي والاقتصادي يبلغ حد الحتمية؛ لذا نرى أن استعادة ماضي الوقف التعليمي المجيد و إحيائه من جديد يبدو الخيار الأمثل خصوصا إذا ما تم استخدام الأدوات الاستثمارية الكفيلة بسد العجز الموازني في هذا القطاع وتمكين المشرفين عليه من قراءة الصفحات المشرقة لإسهام الوقف من جديد في إنشاء وتطوير الجامعات.

ولعل إنشاء صناديق استثمارية وقفية بكامل الهياكل والأنظمة والتسهيلات اللازمة لخدمة التعليم العالي وسد اختلالاته أو إنشاء صناديق وقفية خاصة بالتعليم العالي في هيئة صمام أمان يمكن المشرفين على القطاعين من التسيير المشترك للتعليم والبحث العلمي وتمويل منح الطلاب والحوافز والأبحاث العلمية والابتكارات.

2- مجالات مقترحة لتمويل التعليم العالي من خلال الوقف:

يعتمد تمويل التعليم العالي وفق النظرة الإسلامية في تراكماتها التاريخية والمعرفية المعاصرة وكذا وفق الأنموذج الغربي المتميز على تحفيز خيار الشراكة بين الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين أو من القطاع العام من أجل وقف الأموال المنقولات والعقارات والمنشآت والحقوق العينية والمنافع وسائر الأوقاف التي يمكنها أن تفيد التعليم العالي والبحث العلمي أو تعود بالنفع العام على الجامعة وتنميتها. كما يمكن أن يتم ذلك عن طريق بعض النماذج من العقود المشتركة ثنائية أو ثلاثية الأطراف عندما يحتاج التمويل إلى إمكانيات مالية معتبرة في صورة عقود المقاولات (عقود الاستصناع) وكذلك عقود البناء والتحويل ونقل الملكية B.O.T، ونذكر على سبيل المثال جملة من المصادر الوقفية على التعليم العالي:

1.2- وقف العقار لخدمة البحث العلمي:

من أوضح الصور الفقهية وأكثرها أماناً وقف العقار كالأراضي، والمزارع، والمباني التجارية والعمائر ونحوها، وليس هناك مانع أن توقف مثل هذه العقارات على مجالات البحث العلمي ليتم الصرف من ريعها على هذه البحوث، أو أن يتم وقف عقار معين لتقام عليه مكتبة علمية أو مختبر علمي أو مركز بحثي، فكلها وجوه جائزة لوقف العقار على تمويل البحوث العلمية، ويمكن أيضاً وقف المنقولات مع بقاء أصلها أو عينها شرط أن تكون مما ينتفع به الفاعلون في الجامعة من تجهيزات وأثاث وكتب وموسوعات وأجهزة إلكترونية ونحوها، وهو أمر فيه متسع مادام لا يخرج عن نطاق الإباحة والجدوى العلمية¹.

2.2- الوقف النقدي في محافظ استثمارية على البحث العلمي:

وهو أمر جائز شرعاً فضلاً عن الجدوى الاقتصادية منها بحيث تكون هذه المحافظ الاستثمارية أدوات مالية يتم فيها تجميع التبرعات الخيرية والأوقاف العلمية النقدية ثم تحديد مصارفها والمجالات المرصودة لها خدمة للجامعة والبحث العلمي.

3.2- وقف الأسهم في الشركات المساهمة على البحوث العلمية:

يمكن أيضاً تفعيل خيار الشراكة بين الأوقاف والجامعة في شكل مساهمة وقفية أو بالأسهم أي شكل من أشكال الشركات التجارية يكون مناسباً لخدمة أغراض البحث العلمي مع تحديد نصيب كل طرف من الأرباح مع الأخذ بعين الحسبان التحرك بين ثنائتي الخيرية والربحية حيث تحافظ الأوقاف على الأصول الاستثمارية وتنمي الجامعة إمكاناتها الجامعية وتمول مشاريعها البحثية وابتكاراتها العلمية.

4.2- الشراكة بين الأوقاف والجامعة من خلال المقاولات الوقفية وعقود B.O.T

¹ - محمد محمد أحمد سويلم، المرجع السابق، ص 150.

تحتاج بعض المشروعات الاستثمارية في قطاع التعليم العالي إلى إمكانات وموارد مالية كبيرة تنوء الموازنة القطاعية للوزارة الوصية بها، مما يجعل خيار الشراكة الثنائية مع القطاع الخاص أو الخيري أو الشراكة الثلاثية أمراً في غاية الفائدة بالنسبة لمشاريع إنجاز المنشآت الجامعية والمكتبات والمخابر وتجهيزها وتمويلها، وهو أمر شائع ومطلوب لأنه يتعلق بواحدة من البنى التحتية التي تعد أساس العملية التعليمية والبحثية.

المحور الثالث: نماذج مبتكرة من الوقفيات الجامعية لتحقيق الإستدامة المالية في قطاع التعليم العالي

يبدو أن إحياء الوقف التعليمي ليس فقط فضيلة حضارية إنه ضرورة اجتماعية واقتصادية حتمية تفرضها الرهانات التنموية للدول من أجل تطوير منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي وترقية قطاع التعليم العالي والاستدامة المالية لمؤسساته من وحي الموروث الحضاري للأمة والتوجهات السياسية والاقتصادية لإنشاء الوقفيات الجامعية وتوظيف موارد القطاع الخيري لتمويلها في صورة الجامعات الوقفية كمؤسسات تعليمية عليا والكراسي العلمية كمؤسسات بحثية ورصد الأموال الموقوفة عليها من خلال أوعية اقتصادية مستقلة ومستدامة في صورة صناديق الوقف التعليمي.

أولاً- الجامعات الوقفية والكراسي البحثية الصورة المبتكرة للوقف التعليمي المعاصر.

تعد الجامعات العلمية والكراسي العلمية الوقفية أهم نماذج الوقف التعليمي المبتكر في الوقت الراهن، وفيما يلي بيان لمضمونها ومستوى مساهمتها في تطوير التعليم العالي من خلال الوقف كفعل حضاري مستدام.

1- الجامعات الوقفية:

تعتبر الجامعة اللبنة الأساسية لكل نهضة علمية، والقاطرة التي تقود الاقتصاد والمجتمع، فرغم المشاكل التي يعرفها قطاع التعليم العالي والتراجع في معظم التصنيفات العالمية للجامعات العربية، إلا أنه مازال بالإمكان الإرتقاء بالجامعة وتفعيل دورها في التنمية المستدامة حيث يمكن أن يكون الوقف التعليمي سبيلاً لهذا النهوض، كما كان على مر تاريخه رمزاً لكل المنجزات العلمية والحضارية التي تشهد على أن أشهر الجامعات في التاريخ الإسلامي تأسست من أموال الوقف وكل تطور علمي وإبتكار بحثي إلا وكان للوقف علاقة به. حيث لا يزال بالإمكان تحويل العطاء والبذل والإنفاق كما عرفته الخبرة التاريخية الإسلامية من سلوك فردي إلى ظاهرة اجتماعية واقتصادية ومن سلوك منعزل إلى ثقافة متصلة¹.

¹ - مصطفى رياحي، نظام الوقف في تركيا الحديثة (بالتصرف)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2016، ص358.

بحيث يمكن إنشاء جامعات وقفية كاملة من أول لبنة إلى غاية العملية التعليمية والبحثية في حد ذاتها أو اختيار رهان الشراكة بين الجامعات الحكومية وقطاع الأوقاف وفق الصيغ التمويلية الأنسب والنظم القانونية الحاكمة، حيث ترصد على الجامعات أوقاف لتمويلها أو عقارات لإقامة المباني والمختبرات والمكتبات وكل ما يحتاجه التعليم العالي والبحث العلمي. كما يمكن إنشاء جامعات وقفية أهلية لا تستفيد من التمويل الحكومي بل فقط من تبرعات الخيريين أو مساهمة الشركاء في الشركات الوقفية، ومن أشهر أشكال مساهمة الوقف التعليمي في إنشاء وتمويل الجامعات ما يسمى بالجامعات الأهلية. وهي إحدى صور مساهمة المجتمع المدني في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، وهي جامعات خاصة يؤسسها أفراد أو جمعيات أهلية، بهدف توفير خدمة تعليمية جيدة¹. (ونوعية من خلال رصد تبرعات الواقفين على الوقفيات الجامعية بشكل كامل أو بنسب معينة).

حيث إن الجامعات الوقفية تقدم تعليماً يكاد يضاهي التعليم المقدم في كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية، لأنها تتميز بقدرتها على التغلب على العديد من المشكلات، ومتابعتها للتطورات العالمية، وتوفيرها لمناخ الحرية الأكاديمية بعيداً عن القيود البيروقراطية الفوقية، ورعايتها للبحث العلمي، وربطه مباشرة بالصناعة والمجالات التنموية والحيوية من خلال الشراكات الحقيقية، ومن ثم خدمة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتقدمة².

وذلك بالاستفادة من أدوات الحوكمة في التسيير الإداري والمالي وتوظيف التكنولوجيا المعلوماتية والبرامج التدريبية لتطوير الكفاءات والكوادر والبرامج والأجهزة والمقررات والشركات العلمية مع الجامعات الأكثر تقدماً؛ وهو ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر من خلال إنشاء جامعات وقفية يبدأ عددها بخمسة جامعات يكون فيها التكوين والتأطير الإداري والعلمي نوعياً وعدد المنتسبين محدوداً الأمر الذي يبدأ بعملية إصلاح حقيقي للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إصلاحاً جذرياً يشمل كل مدخلاته وعملياته التشغيلية ومخرجاته، وينبثق من هذه الإستراتيجية وتعمل على ترجمتها في الواقع خطط متكاملة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لكل منها أهداف محددة ووسائل وبرامج وتوقيتات واعتمادات مالية³.

¹ - فادي فتحي الأشرف، نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإسلامية، فبراير 2019، ص 45.

² - نسرین صالح محمد صلاح الدين، صالحة عبد الله يوسف عبيان، إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد السابع، العدد الخامس، 2018، ص 91.

³ - فياض عبد المنعم حسانين، دور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي في مصر، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ص 244.

مما يضمن الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم الجامعي العالي واستراتيجيات البحث العلمي والابتكار خاصة حينها تتم هيكلة تبرعات الواقفين في أوعية اقتصادية تأخذ شكل مؤسسات مانحة تحقق الاستثمارات المستدامة التي تعود على الجامعة بالفائدة وتضمن بقائها وتميزها وتقدمها.

2- الكراسي العلمية:

تجربة الكراسي العلمية عند المسلمين ليست حديثة والشواهد التاريخية تشير على أن معظم الفقهاء والعلماء في الطب والفلك والصيدلة والأدب وفنونه والكيمياء كانت لهم كراسي علمية يتصدرون فيها لنشر علوم الدين والدنيا، وكان ذلك مرتبطاً بالمسجد، حيث كان المسجد الأموي في دمشق والأزهر في القاهرة والحرمين الشريفين والقبروان والقرويين في المغرب ساحة علم وملقى للباحثين، حيث يعد كرسي المحراب بجامع القرويين أقدم الكراسي العلمية المؤسس عام 651هـ، والذي خصص في بداية نشأته لتدريس علوم التفسير وشرح المؤلفات الفقهية كحلية الأولياء لأبي نعيم 430هـ والإحياء للغزالي، رصدت على هذا الكرسي عشرات العقارات المحبسة، إلى جانب كرسي الورياغلي المؤسس عام 880هـ المخصص لدراسة العلوم والفنون¹.

وهذا ما يدل على أن هذه الكراسي لم تكن مقصورة على علوم الدين بل كذلك على علوم الطبيعة والإحياء والفلسفة وعلم الكلام وسائر العلوم الدنيوية، حيث امتد انتشار هذه الظاهرة العلمية الوقفية إلى مشارف الأندلس أيقونة الحضارة الإسلامية في أوروبا لقرون متعاقبة.

وتعد كراسي البحث العلمية الأوعية الاستثمارية المهمة لدعم وتمويل البحث العلمي في الجامعات والمعاهد والمراكز والمؤسسات البحثية، وتزخر منظومتها البنيوية بكفاءات علمية لها إسهامات كمية ونوعية عالية في مجال البحث العلمي المتخصص، كما تعد نتاج وثمره للشراكة المجتمعية الفاعلة بين المؤسسات البحثية وجهات الدعم والتحويل بأنماطها الفردية و الاعتبارية².

فالكرسي البحثي هو عبارة عن برنامج بحثي يقوم فيه عالم أو باحث متميز عالمياً في مجال علمي معين بإجراء أبحاث متخصصة، بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة

¹ - خالد بن هدوب المهديب، الوقف على الكراسي العلمية " كراسي الحسبة أنموذجاً" بالتصرف، بحث مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، إمارة الشارقة، ص8.

² - رندة سعدي، نور الدين بوعنان، تجربة المملكة العربية في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد الثالث، جوان 2019، ص134.

قضايا التنمية المحلية¹. ؛ فهو وضع أكاديمي يوفر للأستاذ دعماً مالياً طويلاً لأجل لمساندة بحثه، عادة ما يكون ذلك إلى جانب التدريس في مجال محدد من المعرفة².

ويمكن القول أن فكرة الكراسي العلمية الوقفية تدعم مبدأ الشراكة بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات المجتمع الأخرى، سواء الشركات أو مؤسسات المجتمع المدني، أو حتى الأفراد من أجل دعم وتطوير مجالات علمية متخصصة، حيث تقدم الجهات من خارج الجامعة التمويل اللازم، بينما تتولى المؤسسة الأكاديمية تهيئة المناخ البحثي الملائم لنجاح الكرسي في تحقيق أهدافه، كما أن تحويل الكراسي العلمية من مصادر خارج ميزانية الجامعة يساهم في تمتعها بمرونة إدارية ومالية³. وهناك نوعين من الكراسي العلمية هما⁴:

أ- الكراسي الوقفية: وهي التي يتم تمويلها عن طريق الأوقاف العينية الدائمة للجامعة.

ب- الكراسي المؤقتة: وهي التي يتم تمويلها عن طريق التبرعات والمنح والوصايا لفترة زمنية محددة، وتعمل هذه الكراسي في مجالات وتخصصات متعددة مثل الزراعة، الهندسة، والطب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من التخصصات ويتم تحويلها من طرف منظمات الأعمال ويشرف عليها نخبة من الأساتذة الباحثين وتتولى الجهات المختصة مسؤولية استثمار تلك الأوقاف في مشاريع استثمارية تدر ربحاً ينفق على البحوث العلمية المجسدة في تلك الكراسي.

والكراسي البحثية بما تتضمنه من دعم إضافي للأبحاث العلمية فإنها تعكس نوع من الشراكة المجتمعية بين الجامعات ووظائفها من جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب آخر كشركاء فعالين في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي⁵.

وقد اقتبس الغرب تجربة الكراسي العلمية واستثمروها وطوروها إلى أن بلغت درجة من الانتشار بحيث لم تخلوها منها جامعة أو مركز بحثي وسعوا إلى تطويرها في كافة مناحي الحياة الاقتصادية

¹ - روضة جديدي، تجربة وقف الكراسي العلمية البحثية في السعودية وإمكانية الإستفادة منها في الجامعات الجزائرية- جامعة الشهيد حمة لخضر - كنموذج مقترح-، أبحاث الملتقى الوطني حول: "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 1 و 2 مارس 2017، ص 480.

² - زينة بنت محمد بن فالح القحطاني، تقييم تجربة الكراسي البحثية في الجامعات السعودية الناشئة على ضوء التجارب المحلية والعالمية، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، الجزء الثالث، يناير 2017، ص 443.

³ - فادي فتحي الأشرم، المرجع السابق، ص 36.

⁴ - روضة جديدي، المرجع السابق، ص 480.

⁵ - زينب بنت محمد بن فالح القحطاني، المرجع السابق، ص 444.

والاجتماعية أو العلمية، وكان كذلك بع القرن 17 م كمجال لم يعرفونه في مجال الخير والنماء الاجتماعي في حضارتهم بشهادة المستشرق بيرناردو ليس.

وتكاد أدبيات البحث في تاريخ العلوم تجمع على أن ظهور الكراسي بمفهومها الحديث يعود إلى أدبيات عصر النهضة الأوروبية حيث كان الحكام والنبلاء في إنجلترا يقدمون جوائز مالية قيمة لمن ينجح في تحقيق إنجاز علمي مهم، ثم تطورت لتصبح مورداً ثابتاً لتمويل الجامعات والمؤسسات البحثية في معظم دول العالم¹.

ومن أشهر الكراسي العلمية في الغرب نذكر: - كرسي هنري لوكاس بجامعة كامبريدج الذي أسس في نهاية القرن 17 م وقد شغله أكثر من 17 عالماً أشهرهم إسحاق نيوتن في أواخر القرن 17². وتعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في عدد الكراسي العلمية الآن، حيث يوجد بها الآلاف من الكراسي العلمية ومن أشهرها الكرسي العلمي بجامعة هارفارد وآخر بجامعة ستانفورد وثالث في معهد ساشوستس إلى جانب 2000 كرسي في كندا وأكثر من 200 كرسي علمي في جنوب إفريقيا³.

في حين تعد المملكة العربية السعودية أكثر الدول التي أنشأت الكراسي العلمية الوقفية وربطتها بالتمويل الوقفي على غرار عشرات الكراسي العلمية بجامعات أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود.

وهي تجارب متميزة شهدت علا شراكة حقيقية فاعلة ومثمرة بين الأوقاف ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي نرجوا أن تستفيد منها الجزائر في صورة مشروع أولي بإنشاء كراسي علمية وقفية تمول من موارد صندوق وقف تعليمي ينشأ لهذا الغرض في شكل مؤسسة مالية مانحة على مستوى خمس جامعات كأول خطوة في مختلف حقول المعرفة العلمية (الطب، القانون، التكنولوجيا، البيولوجيا الحيوية، الاقتصاد).

ثانياً - صناديق الوقف التعليمي كمصدر لتمويل التعليم العالي:

من أجل سد اختلالات التمويل وانعدام الحوافز في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نطرح فكرة إنشاء صناديق وقفية تعليمية لهذا الغرض وتمكينها من لقوانين الضرورية للقيام بهذه الوظيفة على أكمل وجه وهو ما نعرض له في العنصرين الآتيين:

1- التكيف الفقهي والأهمية الاقتصادية للصناديق الوقفية:

أ- تعريف الصناديق الوقفية

¹ - خالد بن هذوب المهيدب المرجع السابق، ص 11.

² - يراجع خالد بن هذوب المهيدب، المرجع السابق، ص 11.

³ - يراجع خالد المهيدب بالتصرف، المرجع والموضع نفسه.

عرفت الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت الصناديق الوقفية بكونها: "الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي، ومن خلالها يتمثل تعاون الجهات الشعبية مع المؤسسات الرسمية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوقفية"¹؛ فمن خلال الصندوق الوقفي يتم تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع أو الأسهم لاستثمار هذه الأموال ثم إنفاقها أو إنفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة تحقق النفع للأفراد والمجتمع، بهدف إحياء سنة الوقف، وتحقيق أهدافه الخيرية التي تعود على الأمة والمجتمع والأفراد بالنفع العام والخاص، وتكوين إدارة لهذا الصندوق تعمل على رعايته والحفاظ عليه والإشراف على استثمار الأصول، وتوزيع الأرباح بحسب الخطة المرسومة².

ومن بين تعريفات الصناديق الوقفية أنها: "عبارة عن أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف، دون النظر إلى مقدار قيمتها صغيرة كانت أم كبيرة، إذ يتم تجميعها أولاً عن طريق التبرعات المحددة الغاية ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقاً، التي تم التبرع لصالحها"³.

ب- التكيف الشرعي للصناديق الوقفية

يمثل الصندوق هيئة تعاونية تضم عدداً من الأفراد أو الهيئات الاجتماعية والحكومية، وتسعى للارتقاء بالخدمات وتوفير أشكال الرعاية التي يهدف إليها قرار إنشائها، ويقوم الصندوق الوقفي كذلك بتحديد موارده، ودراسة احتياجات الأفراد ثم ينطلق لتحديد حملة تبرعات وقفية لجمع المال، ليتم إنفاقه في ضوء دراسة الاحتياجات المقررة في أهدافه⁴، والصندوق الوقفي يجد مشروعته في وقف النقود الذي قال بجوازه غير واحد من أهل العلم، وهو وقف نقدي تستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشركة وغير ذلك، وما تحقق من أرباح وعوائد يصرف بحسب شروط الواقفين، تحت رقابة حكومية وضبط محاسبي ونظارة واعية⁵؛ فهو

¹ - أسامة عبد المجيد العاني، صناديق الوقف الاستثماري _ دراسة فقهية -اقتصادية _، دار البشائر الإسلامية ، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 169.

² - محمد مصطفى الزحيلي، الصناديق الوقفية المعاصرة _ تكييفها. أشكالها. حكمها. مشكلاتها _، تاريخ الاطلاع 09-08-2020، موجود على الرابط الآتي:

<https://ebook.univeyes.com/132982/pdf->

³ - إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعته وثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، 2011، ص 20.

⁴ - محمد الزحيلي، المرجع السابق، ص 04.

⁵ - حسين عبد المطلب الأسرج، دور الصناديق الوقفية في التنمية، بحث مقدم في مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، م 2، ع 4، أكتوبر 2012، ص 05.

إذاً بمثابة وعاء مؤسسي بموجب قانونه الخاص الذي يستقبل ويدير من خلال رأس المال والموجودات وحقوق من أي نوع وتكون مجانية وبدون رجعة، ويستخدم الدخل من رؤوس الأموال من أجل تنفيذ عمل أو مهمة للمصلحة العامة، أو إعادة توزيع هذا الدخل لمساعدة كيان غير ربحي في أداء عمل للمصلحة العامة¹، وأموال الصندوق ستكون أموال وقف لا يجوز التصرف فيها، كما أن الصناديق الوقفية ستعمل على تحقيق أقصى مشاركة شعبية في أنشطة الصندوق، وتكون بمثابة ناظر على أموال الصندوق، ويناط بها الدعوة إلى الوقف لتحقيق التمويل المناسب لأنشطة الصندوق، مع الالتزام بالأصول الشرعية في دعوة الناس للمشاركة في دعم تلك الصناديق الوقفية²، حيث يتم إنشاءها عادة بموجب قرار حكومي لأهداف خيرية عامة يجوز أن تكون بصورة وحدات مستقلة إدارياً وتنظيماً ومالياً يخصص ريعها لمصرف بعينه، شرط أن يكون مباح شرعاً كالوقف على الصحة أو التعليم أو الأسر الخ... .

2- دور صناديق الوقف التعليمي في التنمية العلمية:

إن الوقف التعليمي يحتاج إلى إيمان الجامعة بالفكرة وجهود وإجراءات من الجامعة والمجتمع المحلي والسلطات العليا لتفعيله، فضلاً عن ترتيبات قانونية متعددة ناهيك عن انخراط كبار المستثمرين والواقفين بالإضافة إلى توفير الإرادة السياسية الحقيقية على أن يكون أعظم الأهداف دعم البحث العلمي التطبيقي الذي يخدم الإنسانية.

ومن هنا تبرز في هذا العصر أهمية توفير الموارد المالية بصيغة الوقف الاستثماري الذي يصرف ريعه لدعم البحث العلمي، نظراً لتطور البحث العلمي، وتطور الإدارة الإشرافية، ومراكز البحوث وسعة مجالات البحث العلمي لمواكبة متغيرات وحاجات المجتمع المستجدة³.

حيث ظهرت الصناديق الوقفية التعليمية كفكرة حديثة من صيغ التمويل بالوقف وهي تستخدم بشكل كبير في عدد من البلدان إما لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات، أو لتمويل البحث العلمي والجامعات من خلال إنشاءها كصناديق مستقلة مخصصة لهذا الغرض⁴؛ لدعم وتعزيز الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى الخدمات التعليمية والبحثية، ودعم طلاب العلم والمبتكرين وتمويل مراكز الأبحاث والمختبرات العلمية⁵.

¹-philippe-henri dutheil, endowment funds:development in the world of philanthropy in france , International Journal of Not-for-Profit Law / vol. 12, no. 1, November 2009,p66.

²- الزحيلي مرجع سابق ص 06.

³- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، المرجع السابق، ص 704.

⁴- فادي فتحي الأشرم، المرجع السابق، ص 39.

⁵- بوكة بدادي، الصناديق الوقفية ودورها في تنمية البحث العلمي، أبحاث الملتقى الوطني حول: "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، جامعة الشهيد لخضر حمة الوادي، يومي 1 و 2 مارس 2017، ص 542.

وتعتمد صناديق الوقف التعليمي على الجامعات في مواردها على التبرعات والهبات والأوقاف التي تمنح للجامعات من أجل استثمارها والإنفاق من عائداتها على احتياجات الجامعة والبحث العلمي أو على ما يحدده المانح تفصيلاً في وثيقة وقف أو منحة، فتعهد الجامعة بهذه التبرعات والهبات إلى صندوق وقفي لديرها لحساب الجامعة¹، وهذا هو النموذج الذي يعبر تطبيقاً عن فكرة الشراكة الحقيقية بين الوقف والجامعة. كما يمكن الإعتماد على فلسفة ديمقراطية التمويل من خلال إصدار صكوك وقفية وطرحها للاكتتاب لعام مع ضرورة تحديد أهداف إنشاء المشروع المراد تمويله ثم تحديد رأس مال للصندوق وتقسيمه إلى فئات صغيرة ثم إصدار أوراق ملكية بهذه القيمة في صورة صكوك أو وثائق وقفية وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام من خلال مؤسسة مالية لبيعها للراغبين في الوقف، من أجل تجميع رأس المال المراد الوصول إليه². كإحدى صور الوقف النقدي من خلال تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص أو المؤسسات عن طريق التبرع وتخصص عوائد الصناديق الاستثمارية الوقفية على الجامعات أو صكوك الوقف التعليمي لدعم المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويلاً كبيراً خصوصاً مشاريع بناء المباني والبنية التحتية وتجهيز المعامل والمكتبات والجامعات وتوفير الأجهزة البحثية كمركز البحث العلمي ومراتب الباحثين وتحديث المكتبات بصفة مستمرة³.

ومن أشهر النماذج المؤسسية الرائدة لتمويل الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي والإسلامي نذكر: الصندوق الوقفي للتنمية العلمية بالكويت بالإضافة إلى صندوق وقف الجامعة الإسلامية بماليزيا⁴. أما في الجزائر التي التحقت بموكب الدول التي شرعت في تقنين أحكام الوقف ومؤسساته منذ نهاية الثمانينات فلا نكاد نجد أثراً في النصوص أو التطبيق للصناديق الوقفية ناهيك عن الصناديق الوقفية التعليمية رغم تعديل قانون الأوقاف رقم 91-10 لعام 2001 بعنوان استغلال واستثمار وتنمية الأملاك الوقفية بموجب القانون 01-07 الأمر الذي يعونا إلى التأكيد على ضرورة توفير البيئة القانونية اللازمة لتفعيل هذه الصناديق واغتنام فرص الشراكة بين القطاع الوقفي وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ليس كخيار فحسب بل كحتمية.

الخاتمة:

¹ -فادي فتحي الأشرم، المرجع السابق، ص 39.

² - فادي فتحي الأشرم، المرجع السابق، ص 39.

³ -فادي فتحي الأشرم، المرجع السابق، ص 40.

⁴ - موسى سالم، المرجع السابق، ص 419.

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا فيها تقديم مقارنة مبتكرة لإمكان توظيف أموال الوقف والاستثمارات الخيرية لسد اختلالات التسيير والتمويل في قطاع التعليم العالي من وحي ماضي الوقف العلمي التليد وواقع أزمات التعليم الجامعي والبحث العلمي ومختلف التجارب الإقليمية والدولية عن طريق اقتراح نموذج مؤسسي متطور في صورة صندوق وقف تعليمي يمكن أن يكون رافدا لعضد جهود القطاع العام وتمويل القطاعي المرصود على وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، حيث توصلنا إلى النتائج الآتية:

- الوقف ظاهرة اجتماعية واقتصادية فريدة ومتميزة كانت شاهدا على مجمل الإنجازات الحضارية التي عرفها المسلمون لقرون متعاقبة.

- تجربة الوقف الإسلامي لم تقتصر على المسلمين وحدهم، حيث اقتبستها المجتمعات والبلدان الغربية وطورتها بل وتفوقت فيها كثيرا رغم اختلاف الخلفيات السوسيو حضارية والمقاصد والأهداف.

- الوقف العلمي يعد من أشهر صور وتطبيقات الوقف الإسلامي إن لم يكن أساس وعماد الحضارة الوقفية؛ وهو نتاج فكرة الصدقة الجارية والعلم النافع الذي ينتفع به ويعم نفعه ويدوم أثره؛ وما من ابتكار علمي أو تفوق وريادة للمسلمين إلا وكانت من خلال الوقف العلمي ومؤسساته.

- الوقف الإسلامي نظام بديع متكامل ومرن وقابل للتطور والتكيف مع كافة النظم الاجتماعية والقانونية والمناهج الاقتصادية الحديثة.

- من الخطأ حصر تجارب التطوير والتقدم في التجربة الغربية وحدها والبقاء رهن أوهام حضارية تحصر كل تميز وإبتكار علمي في نطاق الأنموذج الغربي وحده، لأن كل ما يعرفه الغرب اليوم كان على أنقاض الحضارة الإسلامية ومؤسسات الوقف التعليمي الإسلامية الرائدة.

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وما يعتريه من مشاكل التسيير والتمويل والتأطير وجودة التعليم والبحث العلمي ومخرجاته التي لا يمكن فصلها عن مشاكل الاقتصادي العربية والإسلامية الهشة.

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر والوطن العربي يشهد تراجعاً واضحاً وخطيراً في نوعية وجودة العملية التعليمية وكفاءة الباحثين ونوعية البحوث العلمية والابتكارات نتيجة عوامل عديدة لعل أهمها تراجع مستوى المخصصات المالية والموازنات المرصودة على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى جانب انعدام الحوافز واعتماد الاقتصاديات العربية على منظومة الربيع.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم بعض المقترحات على النحو الآتي:

- ضرورة إحياء نظام الوقف الإسلامي واستعادة دوره في نهضة الأمة، مع الأخذ في الحسبان التجربة الخيرية الغربية للاستفادة منها، ذلك أن الوقف ظاهرة إنسانية عابرة للأوطان والأديان والأقطار.

- توفير البيئة التشريعية المناسبة للاستفادة من منظومة الوقف والعمل الخيري، وإعطائها المرونة الكافية للمساهمة في التنمية المستدامة للأمة من خلال التشريعات والأوعية الاقتصادية والمؤسسية اللازمة.
- انتهاج خيار الشراكة بين الوقف ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وهي شراكة تاريخية تميزت على مدى القرون المتعاقبة بنجاعة وريادة منقطعة النظير.
- توفير الإرادة السياسية الحقيقية لتوظيف الاستثمارات الخيرية من أجل دعم قطاع التعليم العالي وسد اختلالات التسيير والتمويل في إطار الاعتراف بدور القطاع الوقفي في التنمية كرقم أساسي في معادلة التطوير.
- القطاع الوقفي بإمكانه أن يكون حافزا أساسيا للتنمية العلمية المنشودة إذا ما تم الاعتراف به والإيمان بوظيفته الثقافية والتنموية في إطار المعادلة التاريخية المثلثية (الصدقة الجارية- المؤسسية- القطاعية).
- حصر مشاكل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومخرجاته من أجل النهوض بجودة التعليم العالي والابتكار والاستفادة منها في تنمية حقيقية عوض الاعتماد على الغرب وعلمائه وابتكاراته.
- إنشاء صناديق وقفية استثمارية تخصص أو توجه بعض استثماراتها لتمويل الجامعات ومراكز البحث العلمي ولما لا إنشاء صناديق وقفية تعليمية في إطار النظم القانونية وأدوات اقتصادية تمكنها من تكون شريكا في عملية التعليم العالي وتطوير الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- إنشاء جامعات وقفية تكون الأوقاف شريكا فيها أو تنشأ أساسا من أموال الصناديق الوقفية والتي تنشأ لهذا الغرض وتكون بمثابة وعاء اقتصادي يتم فيه جمع تبرعات جمهور الواقفين وتحديد أولويات مصارف هذا الصندوق التي تأتي في مقدمتها الوقف على التعليم من أجل نهضة علمية وثقافية شاملة.
- تشجيع وتعميم فكرة إنشاء الكراسي العلمية في الجامعات الجزائرية باعتبارها حافزا لتشجيع الكفاءات العلمية المتميزة والتمكنة ومنعها من الهجرة إلى ديار الغرب واستنزاف الكوادر العلمية الجزائرية.
- تعميم وتشجيع فكرة الوقف العلمي على المكتبات الإلكترونية في صورة منصات رقمية للباحثين والأكاديميين يتم فيها وقف المصادر والمصنفات والبحوث في مختلف فروع المعرفة الإنسانية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

- شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، كتاب الوقف، فصل في أحكام الوقف المعنوية، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص.502.

- أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث 1631، دار المغني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ- 1998، ص.886.
- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعياته وثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، 2011، ص20.
- أسامة عبدالمجيد العاني، صناديق الوقف الاستثماري _ دراسة فقهية -اقتصادية _، دار البشائر الإسلامية ، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 169.
- ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، إصدارات مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد العاشر، 2008، ص172.
- أحمد عيسى بك، تاريخ والبيمارستانات في الإسلام، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ص10.
- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية (بالتصرف)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص101
- إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والتعليم العالي وبناء المجتمع، الطبعة الأولى، دار روابط للنشر، 2018، ص38.

ثانيا- الرسائل والمذكرات

- صليحة رقاد، تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاق ومعوقات دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص70.
- فادي فتحي الأشرف، نحو استراتيجية تنمية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإسلامية، فبراير 2019، (ص45).
- محمد جمال عبيدات، الوقف الإسلامي ودوره في تمويل الرعاية الصحية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2019، ص71. 76.
- حسن ابراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة الثامن والتسعون: " التعليم وإشكالية التنمية" في سلسلة " كتاب الأمة" التي يصدرها مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، ص12.

ثالثاً- المقالات:

- مصطفى رباحي، نظام الوقف في تركيا الحديثة (بالتصرف)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2016، ص358.
- حسين عبد المطلب الأسرج، دور الصناديق الوقفية في التنمية، بحث مقدم في مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، م2، ع4، أكتوبر 2012، ص05.
- نسرین صالح محمد صلاح الدين، صالحة عبد الله يوسف عبيان، إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد السابع، العدد الخامس، 2018، ص91.
- حسناء يلح العتيبي، تجارب بعض الدول المتقدمة (أريكا- بريطانيا- اليابان- أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 25 المجلد 2، أكتوبر 2018، ص8.
- مليكة زغيد، نعيمة غلاب، سفيان دلفوف، مدى مساهمة الوقف الإسلامي في تمويل قطاع التعليم العالي- المملكة العربية السعودية، تركيا نموذجا-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد السابع، العدد1، جوان 2020، ص185.
- نداء محمد زقروق، الوقف العلمي وعلاقته بالمستوى الحضاري للأمة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد43، ملحق2، 2016، ص811.
- عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية - الفرص والقيود-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد70، 2016، ص250.
- بوزرورة ليندة، قطاف سهيلة، إسهام الوقف في تمويل الجامعة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس (الجزائر)، عدد جوان 2019، ص331.
- سلماني حياة، دحية عبد اللطيف، دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، المجلة الاجتماعية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، ص176 .
- سامي الصلاحت، دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية - قراءة في خطة مشروع "مؤسسة الوقف للدراسات العليا"، بحث منشور في المملكة المغربية، إتحاد الجامعات الإسلامية اسيكو، مجلة الجامعة، 2004، ص04.
- المرسي السيد حجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي، ع2، م19، الرياض، 2006، العربية السعودية، ص61.

رابعاً- أشغال الملتقيات

- بوكة بدادي، الصناديق الوقفية ودورها في تنمية البحث العلمي، أبحاث الملتقى الوطني حول: "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، جامعة الشهيد لخضر حمة الوادي، يومي 1 و 2 مارس 2017، ص 542.
- فياض عبد المنعم حسانين، دور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي في مصر، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ص 244
- كمال منصوري، الوقف العلمي كإحدى سبل دعم التعليم العالي-جامعة هارفارد نموذجا-، أبحاث الملتقى الوطني حول: "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة"، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - ، يومي 1 و 2 مارس 2017، ص 265.
- محمد محمد أحمد سويلم، دور الجامعات في نشر ودعم الأبحاث العلمية من خلال الوقف، أبحاث المؤتمر الدولي الرابع للأوقاف حول: " نحو استراتيجية تكاملية للنهوض بالوقف الإسلامي، الجزء الرابع، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، يومي 30 و 31 مارس 2013، ص 132.
- كمال منصورين الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، سلسلة الرسائل الجامعية (15) الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2015، ص 168.
- مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، ص 250.
- عبد العزيز الشتري، الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية، أبحاث ندوة مكافحة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، ص 816.
- عمر عبد عباس الجميلي، الوقف التعليمي وأثره في التنمية- دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، أبحاث منتدى الفقه الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2017، ص 09.
- إلياس بولفخاد، وقف الجامعات والمكتبات ودورها في تفعيل البحث العلمي في الحضارة الإسلامية، أبحاث الملتقى الوطني حول: "الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 1 و 2 مارس 2017، ص 155.
- عبد العزيز الشتري، الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية، أبحاث ندوة مكافحة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، ص 816.
- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، نحو نموذج مقترح لإنشاء صندوق الوقف التعليمي في جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر تجليات حركة التاريخ في مدينة نابلس، ص 684،

- الأخضر غربي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص412.

- حسن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة الثامن والتسعون: " التعليم وإشكالية التنمية" في سلسلة " كتاب الأمة" التي يصدرها مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، ص12.

خامساً - المواقع الإلكترونية:

- محمد مصطفى الزحيلي، الصناديق الوقفية المعاصرة _ تكييفها. أشكالها. حكمها. مشكلاتها _ ، تاريخ الاطلاع 2020-08-09، موجود على الرابط الآتي:

<https://ebook.univeyes.com/132982/pdf->

- محمد مصطفى الزحيلي، الصناديق الوقفية المعاصرة _ تكييفها. أشكالها. حكمها. مشكلاتها _ ، تاريخ الاطلاع 2020-08-09، موجود على الرابط الآتي:

<https://ebook.univeyes.com/132982/pdf->

- صفية الودغيري، الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية، ص 04.

www.alukah.net/culture/

- حسين عبد المطلب الأسرج، نحو تفعيل دور الوقف الإسلامي في أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية،

ص 05 البحث موجود على الرابط الآتي: Islamfin.go-forum.net

- المراجع باللغة الأجنبية:

-philippe-henri dutheil, endowment funds:development in the world of philanthropy in france , International Journal of Not-for-Profit Law / vol. 12, no. 1, November 2009 , p66.